	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	CFS: 92/6 December 1991
	联合国粮食及农业组织	
	FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS	
	ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE	
	ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION	

البند ٦ من جدول
الاعمال المؤقت

لجنة الامن الغذائي العالمي

الدورة السابعة عشرة - روما، ٢٣-٢٧/٢/١٩٩٢

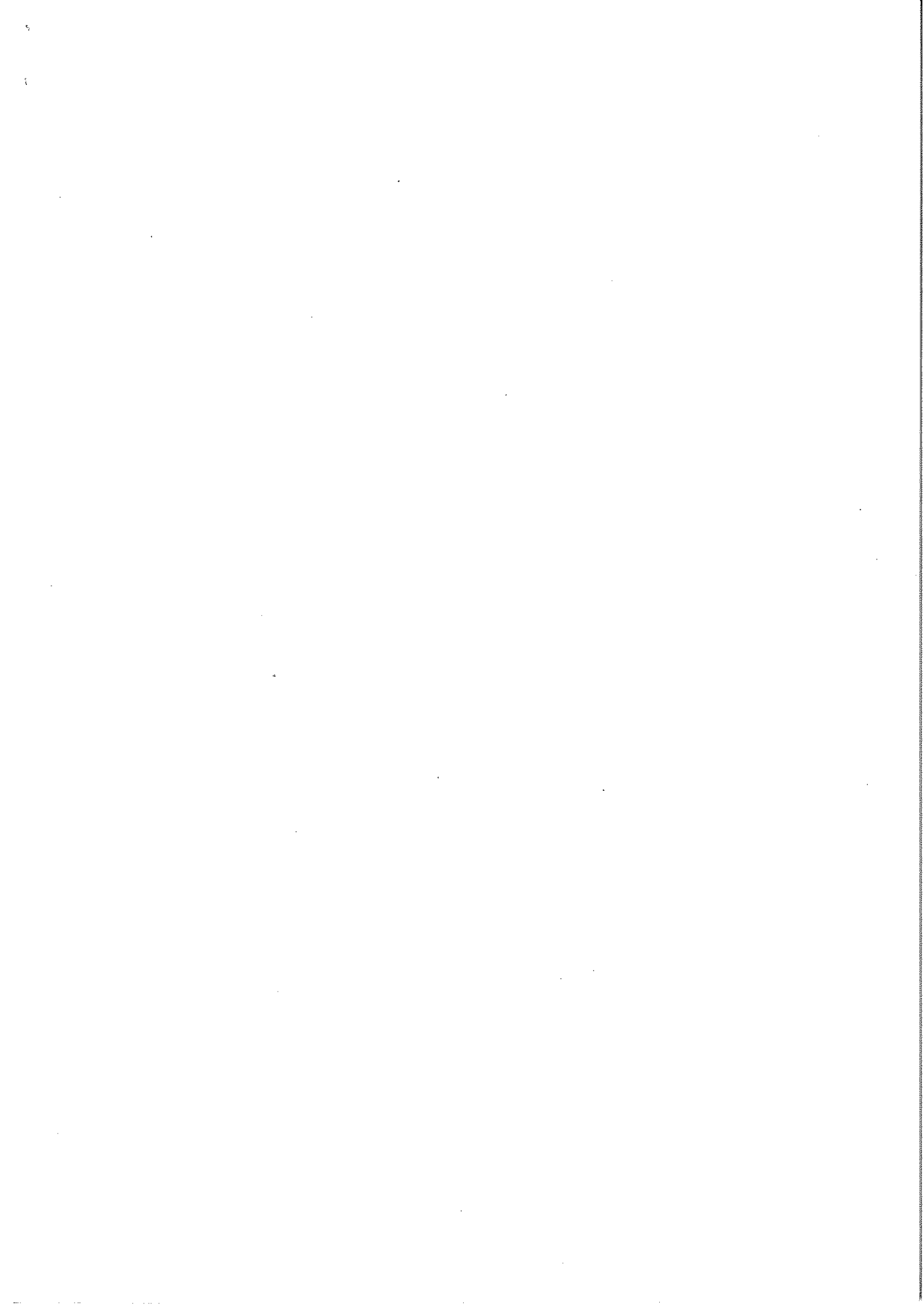
وتيرة انعقاد دورات لجنة الامن الغذائي العالمي

بيان المحتويات

الفقرات

٤ - ١	أولا - معلومات أساسية
١٥ - ٥	ثانيا- مهام اللجنة وأعمالها (أ) مهام اللجنة (ب) دور اللجنة في مجالى الرصد والرقابة (ج) دور اللجنة في مجال السياسات
٢٨ - ١٦	ثالثا- الخيارات (أ) خيار ابقاء الحالة (ب) خيار بعقد دورة كاملة ودورة قصيرة (ج) دورة أثناء كل فترة مالية (د) خيار بعقد دورة كاملة ودورات اعلامية منتظمة
٣٢ - ٢٩	رابعا- الاستنتاجات

W1/Z 8517/Ar.



لجنة الامن الغذائى العالمى
الدورة السابعة عشرة - روما، ٢٣-٢٧/٣/١٩٩٢

وتيرة انعقاد دورات لجنة الامن الغذائى العالمى

أولا - معلومات أساسية

١ - برزت مسألة وتيرة انعقاد دورات لجنة الامن الغذائى العالمى للمرة الاولى، أثناء الدورة الثالثة عشرة للجنة التى عقدت فى أبريل/نيسان ١٩٨٨. وقد جاء فى تقرير تلك الدورة ما يلى:

"وبممد مناقشة اللجنة لدورها الخاص، اتفقت اللجنة على أنها وضعت منذ أن أنشئت فى عام ١٩٧٥ بعض الأفكار والمفاهيم الجديدة التى ظفرت بالتأييد العالمى، وعززت بدورها السياسات القطرية والدولية التى ترمى الى تحسين الامن الغذائى العالمى... " (الفقرة ١٩)، و

"ورأى معظم المندوبين أنه بالنظر الى الأهمية الكبرى للموضوعات التى تناقشها اللجنة، والتقلبات السريعة فى أوضاع الامن الغذائى العالمى، ينبغى للجنة أن تستمر فى عقد دورات سنوية. وقد رأى بعض المندوبين الآخرين ميزة فى عقد دورة واحدة للجنة مرة كل عامين رغم أهمية الدور الذى تلعبه اللجنة فيما يتعلق بمسائل الامن الغذائى. وفى هذه الحالة، رأوا الاستمرار فى اعداد الوثيقة الخاصة بتقييم أوضاع الامن الغذائى العالمى سنويا، على أن تعرض على لجنة الزراعة فى السنوات التى لاتجتمع فيها اللجنة أو توزع على أعضاء لجنة الامن الغذائى العالمى. واقترح بعض هؤلاء المندوبين أيضا امكانية عقد دورات اضافية فى حالة حدوث تدهور شديد فى أوضاع الامن الغذائى العالمى، كما أشير الى امكانية عرض مسألة مدى تواتر انعقاد دورات اللجنة على لجنتى البرنامج والمالية" (الفقرة ٢٠، من الوثيقة (CI 94/10).

٢ - وخلال الدورة ذاتها، أعربت اللجنة عن تفضيلها عقد دورة تدوم خمسة أيام من يوم الاثنين الى يوم الجمعة، بدلا من ثمانية أيام عمل، تقطعها وفقا للأسلوب المتبع حتى الآن عطلة نهاية الأسبوع. وفى أعقاب هذه التوصية، دامت الدورة الرابعة عشرة للجنة التى عقدت فى أبريل/نيسان ١٩٨٩، خمسة أيام عمل، من الاثنين الى الجمعة، وما زالت الدورات تنعقد على هذا الأساس منذ ذلك الحين.

٣ - وخلال الدورة الرابعة عشرة، برزت من جديد مسألة وتيرة انعقاد دورات اللجنة. وفيما يلي موجز المناقشات التي وردت في تقرير اللجنة:

"رغم تأكيد بعض المندوبين لأهمية عمل اللجنة، فقد أعادوا ترديد وجهات نظرهم القائلة بأن هناك فائدة من وراء دراسة عقد دورة واحدة للجنة في كل فترة مالية، على أن يترك للمدير العام تقدير مدى الحاجة الى الدعوة لعقد اجتماع اضافي في موعد مبكر اذا دعت الضرورة لذلك. ورأى معظم المندوبين أن تستمر اللجنة في عقد اجتماعات سنوية. وتم الاتفاق على أن تترك مسألة وتيرة عقد دورات اللجنة الى وقت لاحق. بالنظر الى الوضع غير المستقر الحالي والتوقعات غير المؤعدة بشأن الامن الغذائي العالمي ... ورات اللجنة ان بالامكان اعادة النظر في مسألة وتيرة انعقاد دورات اللجنة في المستقبل في ضوء التطورات التي تطرا على وضع الامن الغذائي العالمي" (الفقرة ٥٣، من الوثيقة CL 95/10).

٤ - ولم تبحت الدورة الخامسة عشرة للجنة في ١٩٩٠، مسألة وتيرة انعقاد دورات لجنة الامن الغذائي العالمي، وقد يرجع ذلك الى الاوضاع السيئة للامن الغذائي التي عانت سائده آنذاك. وقد برزت هذه المسألة من جديد اثناء الدورة السادسة عشرة للجنة في ١٩٩١، عندما شدد بعض المندوبين، رغم تأكيدهم على أهمية عمل اللجنة، على وجهات نظرهم القائلة بأن هناك فائدة من وراء عقد دورة واحدة للجنة في كل فترة مالية. وبناء على اللائحة الداخلية، وافقت اللجنة على عقد دورتها السابعة عشرة في عام ١٩٩٢. وفي الوقت ذاته، وافقت اللجنة على استعراض مسألة تواتر انعقاد الدورات في المستقبل اثناء الدورة السابعة عشرة استنادا الى وثيقة تشمل مختلف وجهات النظر المؤيدة أو المعارضة للخيارات المطروحة. وقد أعدت الامانة هذه الوثيقة لمساعدة اللجنة في مداولاتها بشأن هذا الموضوع.

ثانيا - مهام اللجنة وأعمالها

(أ) مهام اللجنة

٥ - انشئت لجنة الامن الغذائي العالمي بموجب القرار رقم ٢٢ الذي اتخذه مؤتمر الاغذية العالمي في ١٩٧٤. وقد أوصى المؤتمر المنظمة باشاء لجنة للامن الغذائي العالمي باعتبارها لجنة دائمة تابعة لمجلس المنظمة تشمل وظائفها (المادة ٣٣، الفقرة ٥ من النصوص الأساسية للمنظمة):

(أ) مواصلة المراجعة المستمرة للطلب الجارى والمتوقع على المواد الغذائية الأساسية وحالة المعروض والمخزون منها وذلك فى إطار الأمن الغذائى العالمى، ونشر المعلومات فى الوقت المناسب عما يستجد من تطورات،

(ب) اجراء تقييم دورى لمدى كفاية مستويات المخزون الحالى والمرتبب، فى مجمله، فى كل من الدول المصدرة والمستوردة، وذلك لضمان انتظام تدفق المواد الغذائية الأساسية للوفاء باحتياجات الاسواق المحلية والعالمية، بما فى ذلك الاحتياجات من المعونة الغذائية، فى اوقات نقص المحاصيل أو فشلها بدرجة خطيرة،

(ج) استعراض الخطوات التى تتخذها الحكومات لتنفيذ التعهد الدولى للأمن الغذائى العالمى،

(د) التوصية باجراءات السياسة التى قد تلزم فى المدى القصير والمدى الطويل للتغلب على أى صعوبات متوقعة فى توفير امدادات الحبوب الكافية لضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائى العالمى.

٦ - وقد عقدت لجنة الأمن الغذائى دورتها الأولى فى ابريل/نيسان ١٩٧٦ عما واصلت عقد دوراتها سنويا منذ ذلك الحين. وقد نصت المادة ٢٣ من النصوص الأساسية للمنظمة على انعقاد الدورات على أساس سنوى:

"تعقد اللجنة فى العادة دورتين كل فترة مالية، بدعوة من المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة، مع مراعاة أى مقترحات تبديها اللجنة" (الفقرة ٣) و

يجوز للجنة أن تعقد دورات اضافية عند اللزوم بدعوة من المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة، أو بناء على طلب كتابى تقدمه غالبية أعضاء اللجنة الى المدير العام" (الفقرة ٤).

(ب) دور اللجنة فى مجالى الرصد والمراقبة

٧ - تفضلع لجنة الأمن الغذائى العالمى، بالدرجة الأولى، بمسؤولية الاستعراض المتواصل للأوضاع الجارية والمتوقعة للطلب على المواد الغذائية الأساسية وحالة المعروض والمخزون منها، على النحو الذى نصت عليه مهامها. وقد رأى مؤسسو

اللجنة أنه ينبغي لأعمال الرصد أن تكون متواصلة، وعلى ذلك، تقرر أن تعقد اللجنة دوراتها على أساس سنوي. وينبغي أن تشمل وظيفة الرصد التوقعات، أي أن تشمل مهام اللجنة أوضاع الموسم الحالي وتوقعات الموسم القادم. وقد أدت هذه الوظائف إلى تحديد توقيت الاجتماعات السنوية للجنة بدقة أكثر. فانعقاد دورات اللجنة في مارس/آذار - أبريل/نيسان من كل سنة، ليس بحكم المدفئة، إذ يعتبر هذا الوقت من الموسم، الفترة الملائمة التي يمكن وضع تقديرات معقولة لتطورات الأمن الغذائي أثناء العام التقويمي السابق والسنة التسويقية الجارية (يوليو/تموز - يونيو/حزيران) لمعظم الأغذية الأساسية، وكذلك تحديد مؤشرات أولية لتوقعات المحاصيل للعام التقويمي الجارى. وعلى ذلك، وفيما يتعلق بعمليات الرصد، فإن الانتظام السنوي لاستعراض أوضاع الأمن الغذائي يتسم بأهمية كبيرة، كما أن توقيت هذا الاستعراض لا يقل عنه أهمية.

٨ - وليس من قبيل المصادفة أن تنص المادة ٣٣ (الفقرة ٤) المشار إليها أعلاه، على جواز أن تعقد اللجنة دورات إضافية، أي أن تعقد أكثر من دورة واحدة في العام. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تعقد مثل هذه الاجتماعات حتى الآن إلا أنها دأبت على استكمال اجتماعاتها السنوية حتى عام ١٩٨٩ بعقد اجتماعات اعلامية ربع سنوية لاطلاع الممثلين الدائمين في روما على أحدث المعلومات المتملة بأوضاع الأمن الغذائي العالمي.

٩ - وتجدر الإشارة إلى أن العمل السنوي لتقدير الأوضاع الجارية والمتوقعة للأمن الغذائي العالمي والتوقعات بشأن السياسات، الذي يجريه الجهاز الذي أنشئ لهذا الغرض الهام وهو لجنة الأمن الغذائي بالذات، يمثل هدفا حدد على قاعدة حكومية دولية تعتمد عليه المنظمة في اعلان موقفها بشأن الأوضاع الجارية والمتوقعة للأمن الغذائي العالمي. ويندرج هذا التقييم في مداوات العديد من الأجهزة الأخرى حيث تدعو الحاجة إلى ايجاز أوضاع الأمن الغذائي العالمي والتوقعات بشأنها. وتشمل هذه الأجهزة في اطار المنظمة، لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة والمجلس والمؤتمر. وخارج المنظمة، يستخدم مجلس الأغذية العالمي والمجلس الاقتمادى والاجتماعى، من بين أجهزة أخرى، التقييم السنوي للأمن الغذائي العالمي. وعلى ذلك، وحتى لو انعدمت الحاجة إلى تقييم سنوي في اطار هذه اللجنة، فإن وجود تقدير منتظم لأوضاع الأمن الغذائي العالمي يعتبر أمرا أساسيا وعملا هاما للمنظمة، ينبغي اجراؤه أيا كان الثمن. ويقتضى مثل هذا العمل، اجراء تحليل شامل، ووضع تفسيرات للتقلبات فى الإنتاج والاستهلاك والتجارة والمخزونات والسياسات ذات الصلة فى البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة والمعنية بالتجارة. ويوفر اعداد وثيقة التقديرات السنوية، فرصة للحكومات لادماج مثل هذا التحليل فى اطار تقدير موضوعى ومتناسك للأمن الغذائي العالمي.

(ج) دور اللجنة في مجال السياسات

١٠ - والنشاط الرئيسي الثاني للجنة الأمن الغذائي العالمي، هو استعراض التطورات في مجال السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي وتقديم التوصيات بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها في المديين القصير والطويل من أجل تحسين بيئة السياسات الخاصة بالأمن الغذائي. وفي البداية ركزت اللجنة نشاطها في مجال السياسات على استعراض عملية تنفيذ التعهد الدولي للأمن الغذائي العالمي الذي أقر في عام ١٩٧٤. ورغم وضوح التعهد الدولي من حيث اختصاصاته، فقد كانت أعمال اللجنة في مجال السياسات تخضع باستمرار للمواءمة حتى تعكس بصورة دائمة حقائق الأوضاع المستجدة. وبالتالي، وضعت المنظمة في عام ١٩٧٩ خطة العمل الخاصة بالأمن الغذائي العالمي التي ساهمت، من بين أمور أخرى، في إنشاء "مرفق تمويل الأغذية" لدى صندوق النقد الدولي. وفي عام ١٩٨١، تم الاتفاق في إطار اللجنة على جدول أعمال للمشاورات وللإجراءات الممكنة لمعالجة حالات نقص الأغذية الحاد وواسع النطاق، وذلك من أجل النهوض بآليات المشاورات الدولية في حالات حدوث نقص طارئ، في توافر الأغذية. وفي عام ١٩٨٣، وافقت اللجنة على المفهوم الموسع للأمن الغذائي، الذي سلم بوضوح بأهمية إتاحة الامكانيات المادية والاقتصادية لكي تحصل الأسر الفقيرة على الأغذية بالإضافة إلى توافر الامدادات من الأغذية واستقرارها على المستوى الإجمالي. وفي وقت لاحق، وافق مجلس الأغذية العالمي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذا المفهوم، كما أقرت هذا المفهوم جميع الأجهزة والمؤسسات العاملة في هذا المجال بما في ذلك البنك الدولي ومنظمات البحوث باعتباره يقدم تعريفا عمليا للأمن الغذائي. ومن أجل تعبئة الرأي العام والدعم السياسي لمسألة النهوض بمستوى الأمن الغذائي، وافقت اللجنة في عام ١٩٨٥ على ميثاق الأمن الغذائي، وبعد ذلك أقره في وقت لاحق كل من مجلس المنظمة والمؤتمر.

١١ - وإلى جانب الانجازات في إطار المفهوم الموسع للأمن الغذائي، قامت اللجنة بدور رائد في تحليل السياسات. وقد تم تحقيق ذلك بصورة مرنة، أي بتوجيه العناية إلى القضايا البارزة ذات الأهمية البالغة بالنسبة للأمن الغذائي، لاسيما وأن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي تفتقر للقدرات والموارد لإجراء تحليلات منفصلة، كانت بأشد الحاجة إلى هذه المشورة. وعلى ذلك، نظرت اللجنة في الآونة الأخيرة، بين أمور أخرى، في القضايا التالية:

- دور الغابات في توفير الأمن الغذائي (CFS:85/4)
- مساهمة المعونة الغذائية في ضمان الأمن الغذائي (CFS:85/3,Add.2)
- دور الجذور والدرنات والموز الأفريقي في الأمن الغذائي
(CFS:86/4, CFS:87/4(a) and CFS:87/4(b))

- مساهمة المعونة الغذائية في توفير الأمن الغذائي (CFS:85/3,Add.2)
- دور الجذور والدرنات والموز الأفريقي في الأمن الغذائي (CFS:87/4(a) and CFS:87/4(b))
- وضع الامدادات الغذائية في مواقع متقدمة لتسهيل تسليم المعونة الغذائية الطارئة (CFS:86/5) والتدابير الادارية التي تتخذها الجهات المتبرعة لتسليم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ وتوقيت استجابتها (CFS:87/5)
- تخطيط الاستعداد القطري لمواجهة طوارئ الاغذية (CFS:86/7)
- تأثير السياسات الزراعية في البلدان الصناعية على الأمن الغذائي العالمي (CFS:89/3)
- تدابير زيادة فرص حصول الفقراء على الاغذية (CFS:88/4)
- تأثير برامج تحقيق الاستقرار والمواءمة الهيكلية على الأمن الغذائي (CFS:87/3)
- دور الرجل والمرأة في الأمن الغذائي الريفي في البلدان النامية (CFS:90/3)
- توقعات المعونة الغذائية ودورها في التسعينات (CFS:91/3)

١٢ - وغالبا ما أمكن بفضل استعراض اللجنة لمثل هذه القضايا المتصلة بالسياسات، بالإضافة الى التوجيهات التي قدمتها الى البلدان المعنية، تقديم توصيات محددة الى الوكالات الثنائية ومتعددة الاطراف المعنية بالأمن الغذائي. كذلك ركزت المناقشات داخل اللجنة على بعض الجوانب ذات الصلة بالقضايا المطروحة، مما ساهم في تركيز عمل المنظمة على نحو أفضل.

١٣ - ودرست اللجنة في السنوات الاخيرة، موضوعا آخر ذا صلة مهمة بالسياسات هو استعراضها للخبرات القطرية فيما يتعلق بتطبيق برامج وسياسات الأمن الغذائي. وقد قامت اللجنة، حتى الآن، ببحث خمس دراسات حالة (النيجر، تنزانيا، الهند، غانا، اكوادور) بهدف استخلاص الخبرات والدروس المكتسبة التي قد تفيد البلدان الأخرى. وقد أظهرت المداولات بشأن هذه الاستعراضات، امكانية الاستفادة من تجارب نجاح أو فشل سياسات وبرامج الأمن الغذائي. وقد طلبت اللجنة ومجلس المنظمة من الامانة مواصلة هذه الاستعراضات في المستقبل.

الجدول ١ - العضوية ومعدلات الحضور في دورات لجنة الامن الغذائي العالمي:

رقم الدورة	البلدان المتقدمة		البلدان النامية		مجموع الاعضاء		الجهات المشاركة (١)	
	الاعضاء	النسبة المئوية (٢)	الاعضاء	النسبة المئوية	منها:	النسبة المئوية	منها:	الاجرة
	العدد	%	العدد	%	للحضور من العواصم	للحضور من العواصم	للحضور من العواصم	للحضور من العواصم
١	٢٥	٦٨,٠	٥٣	٢٩,٦	٧٨	٤٨,٧	١٩	٥٢,٦
٢	٢٧	٥٩,٣	٦٧	٢٥,٤	٩٤	٣٥,١	٢١	٤٢,٩
٣	٢٦	٥٧,٧	٥٣	٢٥,٨	٧٩	٤٣,٠	٢٠	٥٥,٠
٤	٢٦	٥٧,٧	٥٨	٢٩,٣	٨٤	٣٨,١	٢٧	٢٩,٦
٥	٢٧	٥٥,٦	٥٨	٢٢,٨	٨٥	٤٠,٠	١٧	٢٥,٣
٦	٢٧	٥٩,٣	٦٥	٢٨,٥	٩٢	٤٤,٦	٢٣	٢٩,١
٧	٢٦	٥٣,٨	٦٣	٤٤,٤	٨٩	٤٧,٢	٢٥	٣٦,٠
٨	٢٦	٥٧,٧	٧١	٢٢,٤	٩٧	٣٩,٢	٢٤	٢٩,٢
٩	٢٦	٦٥,٤	٧٣	٢٦,٠	٩٩	٣٦,٤	٣٠	٣٦,٧
١٠	٢٦	٦١,٥	٨٠	٢٥,٠	١٠٦	٣٤,٠	٢٣	٢٤,٨
١١	٢٥	٦٤,٠	٧٣	٢١,٩	٩٨	٣٢,٧	٢٦	٢٨,٥
١٢	٢٥	٧٢,٠	٧٨	١٧,٩	١٠٣	٣١,١	١٧	٢٥,٣
١٣	٢٤	٥٨,٣	٦١	١٩,٧	٨٥	٣٠,٦	٢٦	١٩,٢
١٤	٢٥	٥٢,٠	٧٠	١٧,١	٩٥	٢٦,٣	١٩	٢١,١
١٥	٢٥	٥٦,٠	٧٣	١٥,١	٩٨	٢٥,٥	١٨	١١,١
١٦	٢٦	٤٦,٢	٧٣	١٧,٨	٩٩	٢٥,٣	١٣	٢٨,٥
المتوسط	٢٦	٥٩,٠	٦٧	٢٦,٨	٩٣	٣٥,٧	٢٢	٣٤,٥

(١) تشمل البلدان غير الاعضاء في اللجنة، اضافة الى الوكالات والمنظمات الدولية الاخرى.

(٢) الحالات التي حضرها مندوب او ممثل واحد على الاقل من عاصمة احد البلدان الاعضاء او من المقر الرئيسي في حالة المنظمة او الوكالة الدولية.

١٤ - وأخيراً، تستعرض اللجنة بانتظام أعمال النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر وكذلك الأنشطة التي تنفذ في اطار خطة معونات الامن الغذائى. وبالإضافة الى توفير المشورة المفيدة الى الأمانة على المستوى الفنى، فان هذه الاستعراضات تسترعى عناية المجلس والمؤتمر، من طريق تقارير اللجنة، الى أهمية هذه الأعمال، وبذلك ضمنت اعتماد برنامج عمل المنظمة في هذه المجالات، على وجهات نظر مدروسة للجنة متخمة من لجان المنظمة.

١٥ - وعنصر العضوية في اللجنة قوى منذ تأسيسها (انظر الجدول رقم ١) ولم يطرأ عليها أى من علامات الضعف. وقد بلغ عدد الاعضاء في السنوات الأخيرة نحو مائة عضو أو أكثر من أبرز البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وكثيراً ما يشارك في دورات اللجنة مندوبون من عواصم البلدان الاعضاء، وذلك بالنظر الى الطابع الفنى للقضايا موضوع البحث، التي تستدعى وجود أخصائيين في مختلف الميادين. وفي المتوسط، يحضر نحو ٦٠ فى المائة من الوفود من البلدان المتقدمة، ويشارك فيها مندوب واحد على الأقل من العاصمة. لكن هذه النسبة المئوية تنخفض جدا في وفود البلدان النامية (٢٧ فى المائة)، ويعكس ذلك بالدرجة الأولى، عدم قدرة العديد من هذه البلدان على تمويل هذا النوع من المشاركة.

ثالثاً - الخيارات

١٦ - أبرزت الفقرات السابقة الاعمال الرئيسية التي تضطلع بها اللجنة، وكشفت الدور الرئيسى الذى تلعبه اللجنة في مجالات رصد حالة الامن الغذائى العالمى ودورها القيادى في المبادرات ذات الصلة على الأقل بالسياسات. ولوحظ أيضاً أن وظيفة اللجنة في مجال الرصد ينبغي أن تنفذ سنوياً على الأقل وفي وقت مبكر بدرجة كافية أثناء السنة التسويقية لكي تستفيد منها البلدان المعنية وتسمح لها باجراءات تصحيحية في الحالات التي تكون فيها النتائج المتوقعة غير مرغوب فيها. وقد يرى البعض أن مثل هذا الانتظام في العمل غير ضرورى فيما يتعلق بقضايا السياسات، الا أن الخبرات السابقة أظهرت أن جدول أعمال اللجنة قد احتوى دائماً على قضايا غاية في الأهمية بالنسبة للوقت الراهن. فتوقيت أعمال الرصد وتواترها ودور اللجنة في مجال السياسات قد يزيد أهمية في المستقبل نظراً للتطورات في العديد من المجالات. وترتبط هذه التطورات، بين أمور أخرى، بأعمال المواءمة التي من المحتمل تنفيذها لدى اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والانعكاسات التي قد تترتب على الإصلاحات ذات الصلة بالسياسات في أوروبا الشرقية وبصورة خاصة في الاتحاد السوفييتى، ومدى مساهمة تزايد الاعتماد على قوى السوق في البلدان النامية في تعزيز أمنها الغذائى.

١٧ - وأيا كانت الخيارات فيما يتعلق بتواتر انعقاد دورات اللجنة، فلا ينبغي التقليل من أهمية انتظام عمليات رصد الأمن الغذائي العالمي. وفي ضوء ذلك نعرض فيما يلي الخيارات الأربعة التي قدمت إلى اللجنة للنظر فيها:

(أ) خيار ابقاء الحالة: ابقاء على الوتيرة الحالية بعقد دورات سنوية؛

(ب) خيار بعقد دورة كاملة ودورة قصيرة: عقد دورة كاملة ودورة قصيرة خلال كل فترة مالية. ويقتصر جدول الأعمال الخاص بالدورة القصيرة على تقييم أوضاع الأمن الغذائي العالمي والتوقعات بشأنها؛

(ج) دورة أثناء كل فترة مالية: عقد دورة كاملة خلال كل فترة مالية خلال السنوات التي لا يعقد فيها مؤتمر المنظمة وإيلاء مسؤولية إجراء استعراض كامل لأوضاع الأمن الغذائي العالمي والتوقعات بشأنها إلى جهاز آخر في المنظمة خلال السنوات التي ينعقد فيها المؤتمر؛

(د) خيار بعقد دورة كاملة ودورات اعلامية منتظمة: عقد دورة كاملة خلال كل فترة مالية وإعادة العمل بعقد دورات اعلامية منتظمة بشأن أوضاع الأمن الغذائي العالمي وترك الأمر إلى المدير العام في تقرير عقد دورات اضافية كاملة أو قصيرة وفقاً للظروف.

١٨ - وفيما يلي بعض النتائج التي تترتب على كل واحد من الخيارات المذكورة آنفا والترتيبات اللازمة لتطبيقها.

(أ) خيار ابقاء الحالة

١٩ - تعقد بموجب هذا الخيار دورة سنوية كاملة تتيح للجنة مواصلة دورها في إجراء دراسة معمقة لموضوع اضافي ذي أهمية للأمن الغذائي في كل دورة، بالإضافة إلى إجراء تقدير لأوضاع الأمن الغذائي العالمي والتوقعات بشأنها، والاستعراضات الدورية لأعمال النظام العالمي للاعلام والاذنار المبكر وخطة معونات الأمن الغذائي. وليس من المتوقع في المستقبل القريب أن يقل عدد الموضوعات الخاصة وذلك في ضوء الاقتراحات التي قدمت إلى الأمانة خلال الدورات السابقة فيما يتعلق بالمواضيع التي ينبغي أن تبحثها اللجنة^(١) وتزايد التركيز في أعمال اللجنة على القضايا المتعلقة بالنهج الذي ينبغي اتباعه من أجل تيسير الحصول على الاغذية وتعزيز الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

(١) تشمل هذه الاقتراحات، من بين أمور أخرى، تأثيرات المشكلات البيئية على الأمن الغذائي، وإعادة النظر بنسبة ١٧-١٨ في المائة - كحد أدنى مأمون لمستوى مخزونات الحبوب مقارنة بمستويات الاستهلاك، ودراسة العوامل المؤثرة في تحديد أسعار المنتجات الرئيسية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وتأثير المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية على السوق وتطورات الأسعار في البلدان التي لديها فوائض للتصدير.

(ب) خيار بعقد دورة كاملة
ودورة قصيرة

٢٠ - يقضى هذا الخيار بعقد دورة كاملة للجنة تعقبها دورة قصيرة تقتصر أعمالها على وضع تقديرات للأوضاع الجارية والمتوقعة للأمن الغذائي العالمى. وقد أظهرت التجارب السابقة أن مناقشات اللجنة بشأن تقدير أوضاع الأمن الغذائي تنتهى بعد ظهر اليوم الثانى لبدء الاجتماعات. ونظرا للوقت المطلوب لإعداد التقرير وتنقيحه بواسطة لجنة المياغة واعتماده فى جلسة عامة، فإن الدورة القصيرة تستدعى، من الزاوية العملية، ثلاثة أيام عمل.

٢١ - ومن الواضح أن اللجنة ستحتفظ، فى إطار هذا الخيار، بدورها الكامل فيما يتعلق برصد أوضاع الأمن الغذائي العالمى. وفيما يتعلق بدورها فى مجال السياسات، فإن عدد القضايا التى من الممكن بحثها سينخفض، كما قد يؤثر ذلك، اعتمادا على نوعية القضايا المطروحة، على مدى التزام اللجنة بالوقت المخصص لإجراء تقديراتها وعرض وجهات نظرها بصدد تلك القضايا. وإذا تم العمل بهذا الخيار، فقد يكون من الضرورى أن توصى اللجنة اللجان الأخرى فى المنظمة بإدراج بعض المواضيع المتعلقة بالأمن الغذائي فى جدول أعمالها. وقد يتوجب على اللجنة أن تطلب من أمانة المنظمة إجراء دراسات بشأن بعض القضايا إضافة إلى القضايا التى تستعرضها اللجنة بالتفصيل.

٢٢ - وبصورة عامة، وفى ضوء المرونة التى تتسم بها جداول أعمال الأجهزة الأخرى فى المنظمة، فإن من غير المحتمل أن يترتب على هذا الخيار تأثيرات معاكسة ملموسة على الأعمال الرئيسية للجنة الأمن الغذائي العالمى، وإن كانت الضغوط الناجمة عن دراسة القضايا الطارئة ذات الصلة بالسياسات قد تؤدى إلى إضفاء أعباء جديدة على جدول أعمال اللجنة فى السنوات التى تعقد خلالها دورة كاملة. أما الوفورات التى ستحققها المنظمة من طريق خفض مدة دورة اللجنة من خمسة إلى ثلاثة أيام كل سنتين مرة، فإنها قليلة، وقد لا تتحقق أية وفورات إطلاقا إذا تم توسيع جدول أعمال اللجان الأخرى.

(ج) خيار بعقد دورة أثناء كل فترة مالية

٢٣ - يقضى هذا الخيار بعقد دورة كاملة للجنة فى السنوات التى لا ينعقد فيها مؤتمر المنظمة، بينما يجرى جهاز آخر فى المنظمة استعراضا لأوضاع الأمن الغذائي العالمى فى سنوات المؤتمر. وهذا جوهر المقترحات التى قدمها بعض المندوبين أثناء الدورة الثالثة عشرة للجنة، واقترحوا بأن تبحث لجنة الزراعة وثيقة

تقدير أوضاع الأمن الغذائي في السنوات التي لاتعقد فيها اللجنة دورتها. فتوقيت دورات لجنة الزراعة (مارس/آذار - إبريل/نيسان خلال سنوات المؤتمر) قد يسهل وضع تقديرات لأوضاع الأمن الغذائي العالمي والتوقعات بشأنها. ومن جهة أخرى، فإن هذا الموضوع لايتلاءم بدقة مع جدول الأعمال المؤقت للجنة الزراعة، وعلى ذلك ينبغي بحث هذا الموضوع كبند اضافي اذا أرادت لجنة الزراعة معالجته.

٢٤ - وكحل بديل، يمكن للمجلس أن يبحث تقدير أوضاع الأمن الغذائي أثناء دورته التي يعقدها في النصف الأول من كل عام ينعقد خلاله مؤتمر المنظمة. وتجدر الإشارة الى أن أعمال المجلس في هذه الدورات، تتضمن استعراضاً لأوضاع الاغذية في العالم وبحثاً لتقرير لجنة الأمن الغذائي. ويمكن الاستعاضة عن هذين البندين باستعراض شامل لتقدير أوضاع الأمن الغذائي العالمي استناداً الى الوثيقة التي تشمل التقديرات الشاملة لحالة الأمن الغذائي العالمي التي تعدها الامانة في اطار برنامج عملها السنوي العادي.

٢٥ - وقد يعرض استعراض وثيقة تقييم الأمن الغذائي العالمي من قبل المجلس بعض الشيء، عن عدم انعقاد دورة لجنة الأمن الغذائي أثناء السنوات التي ينعقد خلالها مؤتمر المنظمة، ما دامت قرارات المجلس أهم بكثير مما تتخذه لجانه الفنية. ومن الممكن على كل حال الاستعاضة عن منافع بحث الوثيقة على المستوى الفني في اطار دورات لجنة الأمن الغذائي التي يحضرها جميع البلدان الأعضاء.

٢٦ - وقد تحقق المنظمة بفضل هذا الخيار بعض الوفورات التي تقدر بنحو ١١٩ ٠٠٠ دولار أو نحو ١٧ في المائة من مجموع تكاليف انعقاد دورتين للجنة الأمن الغذائي العالمي في كل فترة مالية. وتتحقق هذه الوفورات، أساساً، من خفض كمية الوثائق وتكاليف الاجتماعات والتكاليف غير المنظورة المرتبطة بالاجتماعات.

(د) خيار يعقد دورة كاملة
ودورات اعلامية منتظمة

٢٧ - يقضى هذا الخيار بأن تعقد لجنة الأمن الغذائي العالمي دورة عادية كل فترة مالية بالإضافة الى دورات اعلامية لممثلي البلدان لدى المنظمة في روما بشأن أوضاع الأمن الغذائي العالمي والتوقعات بشأنها. وفي حال تدهور أوضاع الأمن الغذائي العالمي، يمكن للمدير العام أن يدعو الى عقد دورة ثانية خلال الفترة المالية وفقاً للنصوص الأساسية.

٢٨ - وفيما يتعلق برصد أوضاع الأمن الغذائي العالمي، فإن هذا الخيار يوفر آلية لتغطية العادية وللدعوة الى عقد دورة ثانية للجنة فى كل فترة مالية اذا دعت الحاجة الى ذلك. ولما كانت الدورة الثانية ستنظم، على الأرجح، على أساس طارىء، فقد لا يكون جدول أعمالها كاملا وموجها نحو القضايا المتعلقة بالسياسات. وفيما يتعلق بدور اللجنة فى مجال السياسات، فإن هذا الخيار يتماثل بنسبة كبيرة مع الخيارين (ب) و (ج) أنفا، اذ يقضى باختصار الوقت المتاح أمام اللجنة لبحث قضايا السياسات المتعلقة بالأمن الغذائى بنسبة ٥٠ فى المائة. أما التكاليف التى ستتحملها المنظمة، فقد لا تختلف بنسبة كبيرة، بالمقارنة مع ترتيبات تواتر انعقاد الدورات الحالية للجنة. كما أن التكاليف الفعلية لهذا الخيار، تعتمد على عدد الدورات الاعلامية التى ستعقد فى كل فترة مالية.

رابعا - الاستنتاجات

٢٩ - تمثل الخيارات الواردة فى القسم السابق البدائل المحتملة المتاحة للجنة فيما يتعلق بوتيرة انعقاد دوراتها. وتؤكد جميع هذه الخيارات على عدم المساس بالحد الأدنى من انتظام الاعمال ذات الصلة برصد أوضاع الأمن الغذائى العالمى الحالية والمتوقعة التى تقوم بها المنظمة والبلدان الاعضاء، وحيث مازالت هذه المهمة التى تضطلع بها اللجنة أساسية من وجهة نظر المنظمة فلا بد من ألا تكون موضوعا للحلول الوسط. وينطبق ذلك بدرجة خاصة فيما يتعلق بعملية المواءمة فى البيئة التجارية الدولية والاصلاحات ذات الصلة بالسياسات فى كل من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى وفى البلدان النامية ذاتها فى اطار برامج المواءمة الهيكلية.

٣٠ - أما البدائل للوضع الحالى فقد تترتب عليها انعكاسات فيما يتعلق بدور اللجنة فى مجال السياسات. اذ تؤدي هذه البدائل، بالفعل، الى خفض الوقت المتاح للجنة لبحث قضايا السياسات بنسبة النصف. والى جانب خفض عدد القضايا التى ستعرض على اللجنة للمناقشة، فإن هذه البدائل ستؤثر فى بعض الحالات أيضا، فى خفض الوقت المخصص لهذه المناقشات ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا المرتبطة بالتطورات الجارية فى مجال السياسات. واذا انخفض تواتر انعقاد دورات اللجنة، فإن جدول أعمالها المتعلق بالسياسات سوف يقتصر على بعض القضايا التى سيتم اختيارها، وقد يؤدي ذلك الى استثناء استعراض التجارب القطرية فيما يتعلق بسياسات وبرامج الأمن الغذائى وكذلك خفض تواتر استعراض أعمال النظام العالمى للاعلام والانداز المبكر وخطة معونات الأمن الغذائى.

٣١ - وفيما يتعلق بتأثير مختلف البدائل على التكاليف، فإن البديل الوحيد الذي قد يؤدي الى تحقيق وفورات في المنظمة هو الخيار رقم (ج)، اذ قد ينخفض مستوى التكاليف في اطار هذا الخيار الذي يقضى بعقد دورة واحدة في كل فترة مالية، بنسبة ١٧ في المائة بالمقارنة مع الوضع الحالي.

٣٢ - وتمثل الاعتبارات المذكورة اعلاه، التقدير الموضوعي للامانة بشأن النتائج التي قد تترتب على الخيارات المحتملة. ومن الواضح أنه يتعذر تقدير هذه الخيارات استنادا الى تحليل دقيق لمردودية التكاليف. ومن الواضح أن التكاليف الاضافية لدورتين كاملتين تعقدهما اللجنة في كل فترة مالية محسوبة بالقيمة المطلقة للدولار، لاتذكر في ضوء المنافع التي يمكن تحقيقها نتيجة هذا الانتظام في العمل. وبالتالي، فإن الامانة توصي بالابقاء على الوثيرة السنوية الجارية لانعقاد دورات لجنة الامن الغذائي العالمي.

